



الرقم : م.ض/ك/253/2008

DISCLOSURE - IDMC - 13/8/2008

التاريخ : 2008/8/13

السادة / هيئة الأوراق المالية المحترمين
دائرة الإفصاح

عمان - الأردن

تحية طيبة وبعد ،،،

الموضوع : عودة التيار الكهربائي في منطقة بلدية الضليل

إشارة الى الموضوع اعلاه وما تم نشره في صحيفة الغد اليوم والمرفق صورة عنه نود الإشارة الى ان المحول المذكور هو ليس ضمن حدود مجمع الضليل الصناعي وليس تابعاً لاي من المصانع القائمة في المجمع وقد تم اعادة التيار الكهربائي من قبل شركة الكهرباء مشكورين الى منطقة بلدية الضليل وخلال ساعات قليلة وعاد العمل في جميع مصانع المجمع بشكل طبيعي وبدون حدوث اية اضرار .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

م.قسم المساهمين
واصف التلاوي

شركة مجمع الضليل الصناعي العقاري
المساهمة العامة المحدودة

12

هيئة الأوراق المالية
الدائرة الإدارية
الديوان
١٣ آب ٢٠٠٨
الرقم المتسلسل ١٥٥٠٦
رقم الملف
الجهة المختصة

البورصة + صندوق
١٣/٨

الغد ١١ اربعاء 11 شعبان 1429 هـ - 13 آب 2008 م

طبعيم

فيما اصيب شخصان بجروح وزخمات
وقع في اربد، وفق التقرير ذاته.
وأشار التقرير الى "تقديم الاسعافات الأولية للمصابين في مكان الحادث و
نقلهم الى مستشفيات المحافظة وحالتهم العامة متوسطة".

انفجار محول في الضليل بمطع الكهرباء عن 40 مصنعا

حسين الزبود

الزرقاء - أدى انفجار محول كهرباء في قضاء الضليل إلى انقطاع التيار الكهربائي عن زهاء 40 مصنعا في المدينة الصناعية وحياء في البلدة، بحسب مدير القضاء علي الماضي. وحسب الماضي فإن سبب الانفجار الذي لم يوقع إصابات في الأرواح يعود إلى "زيادة الحمل الكهربائي في المنطقة". وأشار إلى أن الانفجار أحدث بؤيا سمعه سكان على مسافات بعيدة من المحافظة، لافتا إلى أن "كوابل الدقاع المدني سيطرت على الموقف، فيما قامت شركة الكهرباء بإصلاح الأعطال وإعادة التيار الكهربائي". وأوضح أن "التيار الكهربائي يعاني من الضعف نتيجة تغذيته لـ 48 مصنعا و150 مزرعة أبقار وعددا من الأحياء". داعيا شركة الكهرباء إلى "العمل على تقوية التيار الكهربائي في الأحياء". من جانبه أكد مدير شركة كهرباء الزرقاء المهندس سليمان أبو طعيمة "وجود أحمال على التيار الكهربائي في قضاء الضليل"، مشيرا إلى "إعادة التيار الكهربائي إلى المنطقة، وناقيا وجود خلل في المحولات".

"حماية المستهلك" النقابية تدعو لتخفيض آخر على المحروقات

عمان-الغد- رحب رئيس لجنة حماية المستهلك النقابية الدكتور باسم الكسواني بقرار خفض أسعار المشتقات النفطية، واعتبرها خطوة "إيجابية" في الاتجاه الصحيح ولكنها غير كافية. وقال، في تصريح صحافي أمس، "أنه كان يجب أن يكون الخفض بنسبة لا تقل عن 10-15٪، مطالبا ب"ضرورة الإعلان الواضح عن سعر شراء النفط وتكلفة النقل والفاقد وأجور المصفاة، إضافة للضريبة المفروضة عليه والوفر الحاصل نتيجة لهذه الضريبة". وأكد أن الشفافية تحفز الثقة بين المواطن والجهة المخولة

